الخلفية السياسية والثقافية للنخبة الوزارية العراقية 1966–1968م

د. لمى عبد العزيز مصطفى*

تاريخ التقديم: 2007/2/25 تاريخ القبول: 2007/5/3

مدخل:

مفهوم النخبة:

نظرة سريعة في التاريخ السياسي الذي مر به العراق منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى الان، يتبين لنا بوضوح تعدد القيادات والأنظمة السياسية التي شهدها العراق، فقد مر بحالة من عدم الاستقرار السياسي وتعدد المنطلقات والإيديولوجيات السياسية لهذه القيادات المتعاقبة.

لهذا ينبغي لنا وقبل الحديث عن النخب السياسية التي تعاقبت على حكم العراق، وعلى وجه الخصوص إبان العقد الأول من العهد الجمهوري (عهد عبد الرحمن عارف) 1966–1968، موضوع البحث، لابد لنا من استعراض مركّز لمفهوم النخبة، من خلال إبراز أهم المعايير والعوامل التي هيأت الفرصة لفئات اجتماعية معينة للوصول إلى مراتب الأهمية في التغييرات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق عبر تاريخه الطويل.

استخدم مصطلح النخبة (Elite) لأول مرة في القرن السابع عشر الميلادي، ليعبّر عن مجموعة اجتماعية متفوقة ومرموقة من فئات وشرائح المجتمع، فضلاً عن أسماء لامعة من قادة الجيش [1]. ثم اتسع مدلول النخبة ومعانيها وأسست عليها نظريات متعددة، وعليه فقد اختلف تصنيف الفئات

* قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر: ت، بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص ص 7–15.

الاجتماعيّ تبعاً لشكل النظام السياسي المتبع في هذا البلد او ذاك[2]، وهناك عددٌ من الفئات الاجتماعية التي ارتفعت إلى مراتب النخب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في ضوء المتغيرات السريعة التي اجتاحت العالم في القرن العشرين، حتى غدا مفهوم النخبة يعني تحديداً أولئك الأشخاص الذين يشغلون مناصب مهمة في قيادة المجتمع، ولاسيما رؤساء الدول والحكومات والوزراء إلى جانب الوجهاء والشخصيات الاجتماعية المهمة[3].

نظرة تاريخية لواقع النخبة الوزارية حتى عام 1966:

أسهمت النخبة السياسية العراقية بعناصرها المدنية والعسكرية في تكوين العراق الحديث وإرساء دعائم مؤسساته السياسية والعسكرية، فكانت خبرة هذه النخبة عميقة جراء الخدمة الطويلة والاشتراك والتفاعل في الأحداث التي تلاحقت ابتداءً من الانقلاب العثماني عام 1908م مروراً بالحرب العالمية الأولى عام 1914م[4].

وقد تعلق الأمر بالعهد الملكي، فقد تألفت خلاله تسع وخمسون تشكيلة وزارية للمدة من 25 تشرين الثاني 1921 وحتى 13 تموز 1958، اشترك فيها

(2) علي عباس مراد، الطبقات والصراع الطبقي في الإيديولوجية العربية الثورية، بغداد، 183، ص ص 229–232.

(3) فيب، أ، مار " الصفوة السياسية في العراق " في جورج لنشوفسكي وآخرون، " الصفوة السياسية في الشرق الأوسط "، ترجمة عادل مختار هواري، (بيروت، 1987) ؛ للاستزادة يراجع: سيار الجميل " النخبة العراقية وتكوين الدولة 1921–1941 "، مجلة آفاق عربية، العدد (11)، تشرين الثاني، 1991، ص ص 44–45 ؛ نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، (بغداد، 1984)، ص 26.

(4) لمزيد من التفاصيل حول الدور الذي اضطلعت به النخبة السياسية العراقية حتى عام 1921، ينظر: محمد مظفر الأدهمي، " النخبة العراقية وحركة التحرر العربي "، مجلة آفاق عربية، العدد 1، كانون الثاني، 1991، ص ص 87–89.

(21) رئيساً للوزراء و (145) وزيراً [5]. ومما يلحظ أن عوامل عديدة أدت دوراً كبيراً في تحديد عضوية النخبة التي تمثلت بـ (التعليم الحديث، والمهارة والثروة والشهرة)، وقد توجد هذه العوامل متداخلة في بعض الأحيان، فيما كان الجيش القناة الأخرى التي استغلها أشخاص ذوو خلفية اجتماعية وسطى او دنيا، كانت لهم طموحاتهم للوصول إلى منزلة النخبة[6]. ومن المفيد الإشارة إلى ان المناصب الوزارية بقيت حكراً على عوائل وشخصيات محددة تعاقبت على دست الحكم حتى قيام ثورة 14 تموز 1958[7].

شكلت ثورة 14 تموز 1958 تتويجاً للكفاح الذي خاضه الشعب العراقي [8]، فقد رأت جميع القوى السياسية فيها تعبيراً عن إرادتها وتحقيقاً لشعاراتها، لكن الاتجاه العام لتطور الثورة ومنذ الشهور الأولى من قيامها سار نحو تمركز سلط ة القرار السياسي بيد عبد الكريم قاسم، مما شكل انحرافاً بالثورة وابتعاداً عن أهدافها الحقيقية، فقد أدت النزعة الفردية لعبد الكريم قاسم إلى إجهاض أية محاولة لتمدين السلطة في العراق، وظلت السمة العسكرية هي الغالبة على طابع السلطة التي قادت إلى اتساع قاعدة المعارضة السياسية للنظام الحاكم والتي ضمت عدداً من الاتجاهات الوطنية والقومية والتي توج نشاطها بالتغيير الذي حصل في 8

(5) حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، (بيروت، 1990).

(6) محمد طربوش، دور العسكريين في السياسة، دراسة في حالة العراق حتى عام 1941، نسخة خطية (مترجمة) بحوزة د. لمى عبد العزيز مصطفى.

(7) حول تلك الوزارات: يراجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 3، ط7، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، 1988)، ص ص 281-287.

(8) لمزيد من التفاصيل حول ثورة 14 تموز 1958، يراجع محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق، أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، (بغداد، 1983) ؛ ليث عبد الحسين جواد الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، دار الرشيد، (بغداد، 1979).

شباط عام 1963، حيث تسلم (عبد السلام محمد عارف) رئاسة الجمهورية العراقية 1963–1966.

وقدر تعلق الأمر بالنخب الوزارية في هذا العهد، يلحظ افتقار وزرائها إلى التنسيق فيما بينهم وتباين وجهات نظرهم في الشؤون السياسية، ناهيك عن اتخاذ قرارات سريعة وغير مدروسة مما أدى إلى نشوب الخلافات التي سرعان مما ازدادت لتؤدي إلى انقسامات وتصدعات فيها، وخصوصاً ما بين العسكريين أنفسهم، الذين هيمنوا على التشكيلات الوزارية آنذاك[9] . وجاء حادث سقوط طائرة الرئيس عبد السلام محمد عارف في 13 نيسان 1966، لتبدأ مرحلة جديدة تتسم بظهور نخبة سياسية جديدة تعمل إلى جانب النخبة السياسية السابقة.

النخبة السياسية واختيار عبد الرحمن محمد عارف رئيساً للجمهورية:

كان وصول خبر تحطم الطائرة التي كانت تقل الرئيس عبد السلام محمد عارف، ومرافقيه حين كان يقوم بجولة تفقدية في المحافظات الجنوبية من البلاد والتي أدت إلى وفاتهم جميعاً، عندها أعلن البزاز (رئيس الوزراء) [10] نبأ الحادث المؤسف ببغداد صباح يوم 14 نيسان 1966، مبيناً في إعلانه حالة منع التجوال في البلاد وإغلاق الحدود البرية والجوية والبحرية[11].

وإثر هذا الحادث توجب على رئيس الوزراء (البزاز) يضع ترتيبات لاختيار رئيس جديد للجمهورية خلال أسبوع واحد من وفاة الرئيس عارف، حسبما نصت

---

(9) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958–1968، ج6، بيت الحكمة، (بغداد، 2002)، ص 137، ص 146، ص 245.

(10) عبد الرحمن البزاز، مواليد بغداد عام 1913، تخرج من كلية الحقوق عام 1935، تقلد العديد من المناصب الإدارية، عيّن عميداً لكلية الحقوق في بغداد عام 1955، وفي عام 1963 عيّن سفيراً للعراق في القاهرة ثم سفيراً للعراق في لندن، له العديد من الكتب المطبوعة منها (الإسلام والقومية العربية) وكتب أخرى، توفي عام 1973. يراجع: علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، ط1، (بيروت، 1999)، ص 212، ص 396.

(11) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، (بيروت، 1984)، 341.

عليه المادة (55) من الدستور المؤقت: " في حالة وفاة رئيس الجمهورية، ينعقد المجلس الوطني لقيادة الثورة[12]، ومجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني [*] جلسة مشتركة لانتخاب رئيس جديد للبلاد بأكثرية ثلث الأصوات[13].

على هذا الأساس عقد الاجتماع المشترك المكون من (مجلس الدفاع الوطني ومجلس الوزراء) في يوم 16 نيسان 1966، وتركزت المحادثات التمهيدية عن مواصفات اختيار المرشح، أيكون مدنياً أو عسكرياً، حيث اقترح العسكريون ترشيح اثنين منهم لاختيار أحدهم، في حين رفض المدنيون الاقتراح، وتقدموا باقتراح ترشيح مدني وآخر عسكري، غير أن العسكريين أخفقوا في الاتفاق على مرشح، وفي 17 نيسان عقدت الجلسة النهائية للمجلس، فقد ترشح من العسكريين كل من: عبد الرحمن محمد عارف [14]، وعبد العزيز العقيلي [15]، في حين كان المرشح المدني الوحيد هو عبد الرحمن البزاز [16].

---

(12) من المفيد الإشارة إلى ان المجلس الوطني لقيادة الثورة تشكل في شباط 1963 والغي في عهد عبد السلام محمد عارف، حيث انتقلت سلطاته وصلاحياته التي كان يمارسها إلى مجلس الوزراء. انظر: علي خيون، ثورة 8 شباط 1963 في العراق، الصراعات والتحولات، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، 1991)، ص 225.

(*) تألف مجلس الدفاع الوطني من رئيس أركان الجيش ومعاونيه وقادة الطيران والبحرية وحامية بغداد وفرق الجيش الخمسة فضلاً عن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والاقتصاد والمواصلات والتخطيط والإرشاد، يراجع: بطاطو، المصدر السابق، العراق والشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، ط1، (بيروت، 1992)، ص 377.

(13) المصدر نفسه.

(14) عبد الرحمن محمد عارف، شقيق الرئيس عبد السلام محمد عارف، مواليد بغداد 1916، انتمى إلى الكلية العسكرية عام 1936، تدرج في رتبه العسكرية حتى بلغ رتبة (لواء) عام 1964، انتسب إلى حركة الضباط الأحرار في الخمسينيات، انتخب رئيساً للجمهورية العراقية في 16 نيسان 1966.

ينظر: المصدر نفسه.

(15) عبد العزيز العقيلي، من مواليد الموصل عام 1920، انتمى إلى الكلية العسكرية وتخرج منها وتقلد عدداً من المناصب العسكرية، منها قائد الفرقة الأولى، اعفي من منصبه في

لم يحصل أيُ من المرشحين الثلاثة خلال دورة الاقتراع الأولى على أكثرية الثلثين المطلوبة، وعند إجراء الاقتراع الثاني حصل عبد الرحمن محمد عارف على (14) صوتاً من أصل (28) صوتاً، فيما حصل عبد الرحمن البزاز على (13) صوتاً، اما عبد العزيز العقيلي فحصل على صوت واحد وهو صوته [17]. على الرغم من كونه المرشح الوحيد للعسكريين والذي استطاع أن يكسب ثقة الجيش واحترامه. ويورد مجيد خدوري في مؤلفه الموسوم: (العراق الجمهوري) أسباب عدم اختيار (العقيلي) لمنصب الرئاسة بقوله " إن الذي حمل الاجتماع المشترك الذي عقد مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني على اختيار عبد الرحمن محمد عارف في النهاية هو الضغط لذي مارسته (القاهرة) على العناصر المدنية والعسكرية لأن العقيلي كان يضع الوحدة العراقية فوق الوحدة العربية"[18].

كما أن هناك عوامل عديدة ساعدت في اختيار (عبد الرحمن محمد عارف) رئيساً للبلاد، ففضلاً عن كونه أحد الضباط القدماء وشقيق الرئيس السابق [19]،

---

18 شباط 1959 بتهمة الاشتراك فـي (ثورة الموصل)، لكنه برئ منها لعدم كفاية الأدلة. اختير وزيراً للدفاع في وزارة عبد الرحمن البزاز الأولى (21 أيلول 1965–16 نيسان 1966) انظر: سعيد، المصدر السابق، ص 397.

(16) خيون، المصدر السابق، ص 262.

(17) (جريدة صوت العرب)، العدد 551 في 18 نيسان 1966.

(18) ومن الجدير بالذكر أن المشير (عبد الحكيم عامر) النائب الأول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، كان قد زار بغداد يوم 16 نيسان 1966 للمشاركة في تشييع الرئيس الراحل عبد السلام محمد عارف. وقبل عودته إلى القاهرة أجرى (عبد الحكيم عامر) اجتماعاً حضره (عبد الرحمن محمد عارف) وعدد من الزعماء العسكريين ويبدو ان هؤلاء العسكريين اتفقوا في النهاية على ان (عبد الرحمن محمد عارف) هو المرشح الوحيد الذي تفضله القاهرة. ينظر: خدوري، المصدر السابق، ص ص 351–353.

(19) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية، العراق منذ 1958، ترجمة مالك النبراسي، منشورات دار الجمل، (بيروت، 2003)، ص 144.

لوحظ أن معظم القادة العسكريين وقفوا إلى جانبه ولاسيما (حامية بغداد) التي كانت بإمرة أقربائه من عشيرة (الجميلات) وعلى رأسهم الزعيم (العميد) سعيد صليبي (آمر حامية بغداد وآمر الانضباط العسكري العام) [20].

وزارة عبد الرحمن البزاز الثانية (18 نيسان 1966-5 آب 1966)[*]:

قدم (عبد الرحمن البزاز) رئيس الوزراء استقالته إلى الرئيس الجديد (عبد الرحمن محمد عارف)، عملاً بما نص عليه الدستور العراقي، في اليوم التالي لانتخابه، لكن (عبد الرحمن) كلف (البزاز) بإعادة تشكيل الوزارة الجديدة في 18 نيسان 1966[21].

اتسمت التشكيلة الوزارية الجديدة بسمات منها، احتفاظ عدد من الوزراء في التشكيلة السابقة بمناصبهم، بدءاً من رئيس الوزراء (البزاز) نفسه، فضلاً عن أحمد عدنان حافظ (وزيراً للمواصلات) وشكري صالح زكي (وزيراً للمالية والنفط وكالة) وكاظم الرواف (وزيراً للعدل)، وعدنان الباجه جي (وزيراً للخارجية) وخضر عبد الغفور (وزيراً للتربية) وعبد اللطيف البدري (وزيراً للصحة) ومحمد ناصر (وزيراً للثقافة والإرشاد) ومحمود حسن جمعة (وزيراً للإصلاح الزراعي وزير الزراعة وكالة) وسلمان عبد الرزاق الأسود (وزيراً للتخطيط) وعبد الحميد الهلالي (وزيراً للاقتصاد) وحسن ثامر (وزيراً للبلديات والأشغال) وعبد الرزاق محيي الدين (وزيراً للوحدة) وسلمان الصفواني (وزيراً لشؤون الصحافة) فيما فضل (عبد العزيز العقيلي) الابتعاد عن السياسة واعتذاره عن شغل منصب وزير الدفاع، فشغل (شاكر محمود شكري) منصب وزير الدفاع، فيما غدا فارس ناصر الحسن (وزيراً للدولة)، ونظراً لبقاء وزارتي الصناعة والعمل والشؤون الاجتماعية شاعرتين، فقد

---

(20) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص ص 377-378.

(*) شكلت وزارة (البزاز) بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (637) والصادر في 18 نيسان 1966. ينظر، نص المرسوم في جريدة (الوقائع العراقية)، العدد 1261، في 3 أيار 1966.

(21) أحمد فوزي، عبد السلام محمد عارف 00 سيرته 000 محاكمته 000 مصرعه، مطبعة الديواني، (بغداد، 1989)، ص 58.

اختير محمد العبطة (وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية)، في حين شغل منصب وزير الصناعة (صادق عبد الهادي جلال).

وقدر تعلق الأمر بهذه التشكيلة الوزارية فقد اقتصرت مشاركة العسكريين على وزيرتين فقط وهم كل من: شاكر محمود شكري (للدفاع) وفارس ناصر الحسن (وزيراً للدولة)، فكانت نسبتهم المئوية في المشاركة بالوزارة ما يقرب من (11.1%) وهي نسبة ضئيلة.

اما باقي أعضاء الوزارة فكانوا من العناصر المدنية، ومما يظهر فقد شكل العاملون في التعليم الجامعي المصدر الأساسي للنخبة السياسية في هذه الوزارة، فقد كان نصف الوزرا ء بالضبط (تسعة وزراء) من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي، وكانت نسبتهم المئوية (50%) وهم كل من: رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز يحمل شهادة دكتوراه في القانون، فضلاً عن عدنان الباجه جي يحمل شهادة دكتوراه علوم سياسية وعبد اللطيف البدري يحمل شهادة دكتوراه طب ومحمد ناصر دكتوراه تربية وعبد الحميد الهلالي دكتوراه اقتصاد وحسن ثامر دكتوراه إحصاء زراعي وعبد الرزاق محيي الدين دكتوراه أدب عربي وخضر عبد الغفور ماجستير علوم وصادق عبد الهادي جلال دبلوم هندسة.

أما حملة شهادة البكالوريوس فقد جاءوا بالمرتبة الثانية مباشرة فقد كانوا (ستة وزراء) وبنسبة مئوية قدرها (33.3%) وهم كل من: شكري صالح زكي وكاظم الرواف ومحمد العبطة وسلمان عبد الرزاق الأسود حاصلين على شهادة بكالوريوس حقوق، في حين كان كل من أحمد عدنان ومحمود حسن جمعة الحاصلين على شهادة بكالوريوس هندسة. في حين اقتصر الوزراء الحاصلون على شهادة أقل من الثانوية على وزير واحد وهو (سلمان الصفواني) أي ما شكل نسبة (5.6%)، وهذه النسبة قليلة إذا ما قورنت بنسبة حملة الشهادة الجامعية فما

فوق. كما اتسمت هذه التشكيلة باقتصار العناصر ذوي الانتماء الحزبي على حقيبتين وزاريتين هما (الصحة والدولة) [22].

أما عن أبرز ما توصلت إليه هذه الحكومة تسويتها للمسألة الكردية من خلال البيان الصادر في 29 حزيران 1966[23].

لم تكن مهمة البزاز سهلة هذه المرة، فالعسكريون الذين تمت السيطرة عليهم في مرحلة (رئاسة عبد السلام محمد عارف) عادوا وجددوا ضغوطهم في عهد أخيه (عبد الرحمن) للسيطرة ومسك زمام السلطة بأيديهم، وكان إعلان (البزاز) لمنهاج وزارته الذي أوضح فيه بأنه سينتهج السياسة ذاتها التي تبنتها وزارته الأولى، مما أثار حفيظة العسكريين فبدأوا يهاجمون بيانه الوزاري علانية[24].

حاول (البزاز) كسب تأييد الشعب العراقي لحكومته المدنية عن طريق انتخابات برلمانية تمهيداً لاجتماع ممثلي الشعب إلا أن ضباط الجيش وقفوا حائلاً دون نجاح هذه الخطة من خلال الضغوط التي مارسوها على رئيس الجمهورية لإحباط محاولة (البزاز) [25].

---

(22) للاستزادة في المعلومات عن الخلفية السياسية والثقافية للتشكيلة الوزارية في وزارة البزاز الثانية، ينظر: الجدول ذو الرقم (1).

(23) جاء البيان باثنتي عشرة نقطة تشكل أموراً عديدة منها: الاعتراف بالقومية الكردية بقانون أساسي مقبل، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق الكردية، وتعيين موظفين أكراد في المحافظات الكردية، وإعادة لإعمار المنطقة الكردية، وحرية الأكراد في تشكيل أحزابهم وإصدار صحفهم وتمثيلهم نسبياً في الحكومة والإدارات العامة في برلمان منتخب بحرية. آني شابري ولوران شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، الأسباب المؤدية إلى الانفجار، ط1، (القاهرة، 191)، ص 362.

(24) خيون، المصدر السابق، ص 226 ؛ وحول منهاج الوزارة، يراجع: جريدة (العراق)، (بغداد)، العدد 1557 في 18 نيسان 1966.

(25) خدوري، المصدر السابق، ص 371.

وجاءت محاولة (عارف عبد الرزاق) [26] في 9 حزيران 1966[27] للاستيلاء على السلطة بقوة السلاح لتزيد من تراجع موقف البزاز السياسي، فلم تمض فترة حتى ظهر انعدام التقارب بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، والذي تزامن مع ضغوط العسكريين على الرئيس (عبد الرحمن عارف) لتغيير الوزارة، فاضطر إلى تقديم استقالته في 16 آب 1966 حيث شكلت استقالة (البزاز) وحكومته نهاية الحكم المدني في العراق ومن ثم هيمنت العسكريين على السلطة في العراق فيما بعد[28].

وزارة ناجي طالب (9 آب 1966– 1 أيار 1967)[*]:

إثر استقالة (البزاز) وحكومته في 16 آب 1966، غدا المجال مفتوحاً على مصراعيه للعسكريين لتشكيل الحكومة الجديدة، إلا أنهم لم يتفقوا على مرشح واحد بسبب انقسامهم إلى مجموعتين ترأس كل منها ضابط يمثل اتجاهاً معيناً ويتفرع

(26) عارف عبد الرزاق: مواليد الرمادي عام 1924 ن تخرج من الكلية العسكرية عام 1943 ثم كلية الأركان 1952، وفي 8 آذار 1959 اعتقل لعلاقته بثورة الشواف في الموصل، لكنه أعيد إلى الخدمة في السنة ذاتها، يراجع: جريدة (العرب)، (بغداد)، العدد 616 في 4 تموز 1966.

(27) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص 379، وللاستزادة حول المحاولة الانقلابية، يراجع: جمال مصطفى مردان، انقلابات فاشلة في العراق، المكتبة الشرقية، (بغداد، 1990)، ص ص 82–94.

(28) خدوري، المصدر السابق، ص 372.

(*) ناجي طالب، مواليد الناصرية عام 1917، تخرج من الكلية العسكرية عام 1938، وكلية الأركان عام 1939. تقلد عدد من المناصب الوزارية منها وزيراً للشؤون الاجتماعية للفترة من (14 تموز 1958 – 7 شباط 1959) وزيراً للصناعة للفترة من (9 شباط 1963–7 تشرين الأول 1963) ورئيساً للوزراء للفترة من (9 آب 1966 – 9 أيار 1967). يراجع: بطاطو، المصدر السابق، الكاتب الثالث، ص 89. ومن الجدير بالذكر ان وزارة ناجي طالب قد تم تشكيلها بموجب المرسوم الجمهوري المرقم 811 والصادر في 9 آب 1966. يراجع: نص المرسوم في جريدة (الوقائع العراقية)، العدد 1298 في 14 آب 1966.

عن ذلك اتجاه رئيس يتفرع منه عدد من الفئات، فالمجموعة الأولى التي سميت بـ (مجموعة الوحدويين)انشقت بدورها إلى ثلاث فئات، تبعاً لتمسكها بالوحدة والأفكار العربية الثورية وهي:

أولاً: الضباط الوحدويون المتطرفون أو ما يعرف بـ (الناصريين) الذين كانوا يطالبون بوحدة فورية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر وقد مثل هذا الاتجاه كل من عبد الهادي الراوي وعبد اللطيف عبد الحميد وآخرين.

ثانياً: الضباط البعثيون الذين كانوا يعارضون زعامة (عبد الناصر) للوحدة العربية، وظلوا مع ذلك مخلصين لمبدأ الوحدة والأفكار العربية، وكان يتزعم هذه المجموعة (أحمد حسن البكر) [29] يؤيده كل من: (صالح مهدي عماش وحردان التكريتي).

ثالثاً: مجموعة معتدلة من الضباط يتزعمها (ناجي طالب) تنادي بأفكار عربية ثورية وبتنفيذ اتفاق الوحدة الموقع في 26 أيار عام 1964، كما أنها قبلت مبدأ الوحدة مع مصر على أساس المساواة لا أن يكون العراق تابعاً لمصر.

أما المجموعة الثانية من الضباط الذين سموا بـ (الإقليميين) فانقسمت بدورها إلى فئات عدة منها الفئة الأولى التي دعت إلى دور عراقي مستقل في السياسات العربية وكانت بزعامة (عبد العزيز العقيلي) وأطلق عليها (الفئة المتطرفة)، اما الفئة الثانية التي سميت بـ (المعتدلة)، فقد تألفت من عناصر عسكرية ومدنية تبنت الدفاع عن المصالح الإقليمية للعراق، وكانت الفئة الثالثة تعمل على إيجاد توازن بين الفئتين، فقد تبنت المجموعة الإقليمية في بعض من آرائها، وفي الوقت

(29) أحمد حسن البكر: مواليد تكريت عام 1914، التحق بالكلية العسكرية عام 1938، ساهم في ثورة 14 تموز 1958، أصبح رئيساً للوزراء في شباط 1963، عين رئيساً للجمهورية بعد قيام ثورة 17 تموز 1968، توفي عام 1982. سعيد، المصدر السابق، ص 351.

نفسه تشارك مجموعة الوحدويين آراءهم، وكانت بزعامة (طاهر يحيى)[30]، وأخيراً كانت هناك مجموعة تسمي نفسها بـ (الضباط القاسميين)، الذين كانوا يعارضون الوحدة العربية، كما لن يتعاونوا مع فئة (الإقليميين) الذين تعرضوا للاضطهاد في عهد قاسم، وظلوا مع ذلك يمارسون بعض النفوذ في الدوائر العسكرية والمدنية[31].

أمام هذه التيارات المختلفة، برزت شخصية (ناجي طالب)، مرشحاً متمتعاً بثقة جميع التيارات، فقد عرف بالاعتدال والهدوء والصبر في طبعه، كما عرف انه ذو توجه عروبي ويمثل التيار الوسط في آرائه، على الرغم من تذبذبه سياسياً بين توجهه القومي المستقل والناصري المستقل، فقد نجح في إقامة علاقات ودية مع كتل متنافسة متعددة، فضلاً عن إبقاء علاقاته الجيدة مع جميع الأجنحة العسكرية المتنافسة[32].

لذلك عهد (عبد الرحمن محمد عارف) رئيس الجمهورية إلى (ناجي طالب)، بتشكيل الوزارة الجديدة في 9 آب 1966[33]، وعلى ما يبدو أن الحكومة التي شكلها (ناجي طالب) حملت طابع (حكومة التكنوقراط) أكثر من طابع (الحكومة السياسية)، وتألفت من (ناجي طالب) رئيساً للوزراء ووزيراً للنفط وكالة، (رجب عبد المجيد) نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للداخلية (عدنان الباجه جي) وزيراً لخارجية، (شاكر محمود شكري) وزيراً للدفاع، (مصلح النقشبندي) وزيراً للعدل، (عبد الرحمن القيسي) وزيراً للتربية، (فريد فتيان) وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، (فؤاد حسن غالي) وزيراً للصحة، (دريد الدملوجي) وزيراً للثقافة والإرشاد، (إسماعيل مصطفى) وزيراً لمواصلات، (عبد الله النقشبندي)

(30) طاهر يحيى: مواليد بغداد عام 1913، تخرج من الكلية العسكرية عام 1935، كلف بتشكيل الوزارة لعدة مرات كان آخرها للفترة من (10 تموز 1967–17 تموز 1968). للتفاصيل يراجع: بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص ص 91–92.

(31) خدوري، المصدر السابق، ص 375.

(32) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص 379.

(33) شكلت الوزارة بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (811) الصادر في 9 آب عام 1966. يراجع: نص المرسوم في جريدة (الوقائع العراقية)، العدد 1298 في 14 اب 1966.

وزيراً للمالية، (أحمد مهدي الدجيلي) وزيراً للإصلاح الزراعي ووزيراً للزراعة وكالة، (محمد يعقوب السعيدي) وزيراً لتخطيط، (كاظم عبد الحميد) وزيراً للاقتصاد، (خالد الشاوي) وزيراً للصناعة، (داؤد سرسم) وزيراً للبلديات والأشغال، (غربي الحاج احمد) وزيراً للوحدة، (أحمد كمال قادر) وزير دولة لإعمار الشمال[34].

ما يلحظ على هذه التشكيلة الوزارية أنها نخبة سياسية وقدر تعلق الأمر بالخلفية السياسية والثقافية للوزراء ضمن هذه التشكيلة، فقد شكل أساتذة الجامعات وجهاز الدولة الحكومي (البيروقراطي) أهم مصادر تنصيب النخبة السياسية لهذه الوزارة، والتي اشتمت على عشر حقائب وزارية وبنسبة 66.6% وعلى الشكل الآتي: وزارة الخارجية التي احتفظ بها (عدنان الباجه جي) يحمل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، و (عبد الرحمن القيسي) حاصل على شهادة دكتوراه في التربية، و (فؤاد حسن غالي) الذي يحمل شهادة دكتوراه في اختصاص الطب. في حين كان أصحاب شهادات (القانون) من أكثر التخصصات الممثلة في هذه الوزارة، فقد كان وزراء المالية (عبد الله النقشبندي) ووزير التخطيط (محمد يعقوب السعيدي) فضلاً عن (خالد الشاوي) وزير الصناعة، من الحاصلين على شهادة دكتوراه في القانون، فيما كان (مصلح النقشبندي) وزير العدل، و (كاظم عبد الحميد) وزير الاقتصاد، و (غربي الحاج احمد) وزير الوحدة، و (فريد فتيان) وزير العمل والشؤون الاجتماعية، من خريجي كلية القانون. أما رجب عبد الحميد واحمد مهدي الدجيلي فكانا من خريجي كلية الهندسة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الوزارة ضمت في تشكيلتها عدداً من الوزراء الكرد وهم كل من (عبد الله النقشبندي) وزير المالية و (مصلح النقشبندي) وزير العدل) و (أحمد كامل قادر) وزير الدولة لشؤون إعمار الشمال.

---

(34) للاستزادة في المعلومات عن الوزراء، ينظر: الجدول ذو الرقم (2) ويلاحظ على هذه التشكيلة الوزارية احتفاظ وزيرين من الوزارة السابقة بحقائبهما الوزارية وهم كل من شاكر محمود شكري (وزيراً للدفاع) و عدنان الباجه جي (وزيراً للخارجية).

أما المؤسسة العسكرية فقد جاءت بالمرتبة الثانية بعد المؤسسة المدنية بوصفها مصدراً أساسياً للنخبة السياسية لهذه الوزارة ،إذ كانت حصتها ستة مقاعد وزارية وبنسبة (33.3%) متمثلة بـ: رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع والبلديات والأشغال والثقافة والإرشاد فضلاً عن وزارتي المواصلات ووزارة الدولة لشؤون إعمار الشمال[35].

كانت باكورة أعمال هذه لوزارة مناشدة (ناجي طالب) رئيس الوزراء، كافة القوى والتيارات السياسية كالبعثيين والناصريين ضمن المؤسسة العسكرية [36]، طالباً التعاون معه ومؤازرته في عمله، لكن على ما يبدو لم يستطع (ناجي طالب) التوفيق في مطالبهم، وكان هذا أول تصدع تصاب به حكومة (ناجي طالب) [37].

لم تمضِ أربعة أشهر على تأليف الحكومة حتى واجه (ناجي طالب) أزمة مالية خطيرة، جاءت على إثر نشوب خلاف ما بين شركة نفط العراق والحكومة السورية حول زيادة رسوم النفط المار في أراضيها، وقد أثر ذلك في الاقتصاد العراقي وأدى إلى إيقاف المشاريع وعدم القيام بأية مشاريع جديدة [38]. وفي الوقت نفسه واجهت حكومة (ناي طالب) مشكلة دستورية تمثلت بانتهاء المدة المحددة لإقرار دستور دائم للبلاد، فقد نص الدستور المؤقت الذي أعلن في 10 أيار من عام 1964[39]، على تحديد مدة ثلاث سنوات يضع خلالها المجلس الوطني دستوراً دائماً للبلاد. وفي كانون الثاني من عام 1966، وضعت مسودة جديدة

(35) للاستزادة في التفاصيل ن يراجع الجدول ذو الرقم (2).
(36) جريدة (العرب)، (بغداد)، العدد 648 في 10 آب 1966.
(37) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص 380.
(38) نشب الخلاف بين الطرفين عندما رفضت شركة نفط العراق أن تدفع للحكومة السورية رسوم مرور متراكمة سابقاً، إثر ذلك توقف تدفق النفط العراقي عبر الأراضي السورية إلى البحر المتوسط. ولما كان النفط يشكل المورد الرئيس لميزانية العراق، فقد هدد هذا النزاع بإغراق العراق في أزمة مالية حادة. وقد تمت تسوية الخلاف بين الطرفين في آذار عام 1967. للتفاصيل يراجع: سلوغلت، المصدر السابق، ص 141.
(39) نص الدستور المؤقت في جريدة (الوقائع العراقية)، العدد 1045 في 10 أيار 1964.

لقانون الانتخابات اعتمد في وضعها على معظم النصوص والقوانين الانتخابية المعمول بها في معظم الدول العربية وبشكل خاص في مصر، إلا أن هذه المسودة لم تصدر كقانون بسب الاعتراضات التي أثارها زعماء سياسيون يمثلون المعارضة بما فيهم الأكراد، وأمام هذه المشكلة فقد بات من الضروري تعديل الدستور المؤقت قبل انتهاء المدة المحددة قانوناً، وفي 3 أيار عقد اجتماع مشترك عقده مجلس الدفاع الوطني ومجلس الوزراء، قرر المجتمعون فيه تمديد فترة رئاسة (عبد الرحمن محمد عارف) سنة واحدة، وتخويله صلاحية إصدار القوانين لحين انتخاب مجلس الأمة[40].

إثر هذه التطورات في البلاد، طالب العسكريون (ناجي طالب) رئيس الوزراء، بضرورة إجراء تعديل وزاري لإتاحة الفرصة أمام عناصر أخرى لتأليف وزارة جديدة، ولما كانت حكومة (طالب) تمثل (الوحدويين) فقد جاء الآن دور (الإقليمين او الوطنيين المعتدلين) لتأليف الوزارة الجديدة، إلا أن أياً من هذه التيارات السياسية التي نادت بتغيير الوزارة لم تستطع أن تكسب التأييد اللازم لقيامها بأعباء هذه المهمة. وذلك للتنافس الشديد فيما بين هذه المجموعات، وإخفق زعماء هذه التغيرات في الاتفاق على مرشح معين يؤلف وزارة ائتلافية تحظى برضى الجميع[41].

لم يكن أمام (ناجي طالب) وأمام تنامي الصراع بين الأطراف المتنازعة وفشله في تسوية هذه الصراعات سوى تقديم استقالته في 10 أيار عام 1967، وفي اليوم نفسه قرر الرئيس عبد الرحمن محمد عارف تشكيل وزارة ائتلافية أصبح رئيس الجمهورية فيها رئيساً للوزراء. وأعلن ذلك في 10 أيار عام 1967، وهو اليوم نفسه الذي قبلت فيه استقالة (ناجي طالب) رسمياً[42].

وزارة عبد الرحمن محمد عارف (10 أيار 1967-10 تموز 1967):

---

(40) خدوري، المصدر السابق، ص 379.

(41) المصدر نفسه، ص 380.

(42) شكلت الوزارة بموجب المرسوم الجمهوري المرقم 417 والصادر في 10 أيار من عام 1967. يراجع: جريدة (الوقائع العراقية)، العدد 1411 في 18 أيار 1956.

عدت الحكومة الجديدة حكومة (ائتلاف وطني)، وفي محاولة من عبد الرحمن محمد عارف لتهدئة التيارات والمجموعات المتنافسة وقع اختياره على أربعة نواب وجميعهم من كبار الضباط لرئاسة الوزراء، وهم: (طاهر يحيى) رئيس وزراء سابق، ويتمتع بتأييد الفئات المعتدلة، و(عبد الغني الراوي) ويتمتع بتأييد الوطنيين والقوميين المعتدلين، و(إسماعيل مصطفى) ويتمتع باحترام الضباط المعتدلين، و(فؤاد عارف) من القومية الكردية ويتمتع بتأييد الحركة الكردية بزعامة الملا مصطفى البرزاني آنذاك(43).

وضمت التشكيلة الوزارية الجديدة أربعة ضباط آخرين، وهم: (عبد الستار عبد اللطيف) وزيراً للداخلية و (شاكر محمود شكري) وزيراً للدفاع و (فاضل محسن الحكيم) وزيراً للمواصلات و (عبد الكريم فرحان) وزيراً للإصلاح الزراعي، وبذلك احتفظ العسكريون بـ (تسعة) مقاعد وزارية بنسبة 36%.

أما العناصر المدنية فقد شغلت في هذه التشكيلة (ست عشرة) حقيبة وزارية، توزعت على الشكل الآتي: (عدنان الباجه جي) الذي يحتفظ بوزارة الخارجية و (عبد الرحمن الحبيب) وزيراً للمالية ووزير الاقتصاد وكالة و (أحمد مطلوب) وزيراً للثقافة والإرشاد، و (عبد المجيد الجميلي) وزيراً للزراعة و (محمد يعقوب السعيدي) وزيراً للتخطيط، و (كاظم عبد الحميد) وزيراً للاقتصاد و (إحسان شيرزاد) وزيراً للبلديات والأشغال العامة، و(عبد الرزاق محي الدين) وزيراً للوحدة، و (غربي الحاج احمد)، و (إسماعيل خير الله) وزيري دولة، و (ياسين خليل) وزير دولة لشؤون الشباب، و (خالد الشاوي) وزيراً للصناعة، و (عبد الستار علي الحسين) وزيراً للداخلية، و(عبد الرحمن القيسي) وزيراً للتربية.

يلاحظ على هذه التشكيلة الوزارية احتفاظ عشرة وزراء من الوزارة السابقة بمقاعدهم الوزارية وبنسبة 40% بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (عبد الرحمن محمد عارف) و (إسماعيل مصطفى) نائب رئيس الوزراء و (عدنان

(43) خدوري، المصدر السابق، ص 380، وللاستزادة في التفاصيل، ينظر: بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص 380.

الباجه جي) الخارجية، وشاكر محمود شكري (الدفاع)، ومصلح النقشبندي (العدل)، وعبد الرحمن القيسي (التربية) ومحمد يعقوب السعيدي (التخطيط)، وخالد الشاوي (الصناعة) وغربي الحاج أحمد (الدولة)، بدلاً من وزارة الوحدة وكاظم عبد الحمد (الاقتصاد) [44].

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار المستويات التعليمية للوزراء ضمن هذه التشكيلة الجديدة، نلاحظ أن جميع العناصر المدنية كانت من حملة الشهادات الجامعية الأولية والعليا منها، وتحديداً حملة شهادة الدكتوراه وبنسبة 35.6% وعلى الشكل الآتي: عدنان الباجه جي (وزيراً للخارجية)، حاصل على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فيما كان يحمل عبد الرحمن القيسي (وزير التربية) وياسين خليل (وزير الدولة لشؤون الشباب) شهادة الدكتوراه في لتربية، أما عبد الرزاق محيي الدين (وزير الوحدة)، وأحمد مطلوب (وزير الثقافة والإرشاد)، فكانا من الحاصلين على شهادة دكتوراه في الأدب، فيما كان كل من: خالد الشاوي (وزير الصناعة) ومحمد يعقوب السعيدي (وزير التخطيط)، من الحاصلين على شهادة دكتوراه في القانون، أما عبد الرحمن الحبيب. وزير المالية ووزير الاقتصاد وكالة فكان حاصلاً على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، وإحسان شيرزاد (وزير البلديات والأشغال) حاصل على شهادة دكتوراه في الهندسة. وتلي هذه المجموعة مجموعة من الوزراء الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولية وعددهم (سبعة) وزراء يشكلون نسبة 28% وهم كل من مصلح النقشبندي (العدل) وعبد المجيد الجميلي (وزير الزراعة) وكاظم عبد الحميد (الاقتصاد) وعبد الستار علي الحسين (وزير النفط)، وغربي الحاج أحمد وإسماعيل خير الله وجمعيهم من الحاصلين على شهادة الحقوق، أما عبد الكريم هاني (وزير العمل والشؤون الاجتماعية)، فقد كان حاصلاً على شهادة بكالوريوس في الطب.

ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه الوزارة ضمت في تشكيلها عدداً من الوزراء الكرد[*] وهم كل من: فؤاد عارف (نائب رئيس الوزراء) ومصلح النقشبندي (وزير العدل) وإحسان شيرزاد (وزير البلديات والأشغال).

---

(44) ينظر الجدول ذو الرقم (3).

انصرفت هذه الحكومة إلى العمل على إقامة نظام حكم دائم في البلاد بدلاً من نظام الحكم الحالي، من حيث إقرار دستور دائم للبلاد وقانون انتخابات مجلس الأمة، إلا أن (عبد الرحمن محمد عارف) رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، سرعان ما واجهته صعوبات عدة، جاءت في مقدمتها صعوبة التوفيق والتقريب بين الأقطاب السياسية المتنافرة التي انضوت تحت سقف وزارته التي سميت بـ (الائتلافية)، ثم جاءت حرب الخامس من حزيران عام 1967، لتزيد من تدهور الأوضاع في البلاد سوءاً فعلى الرغم من ضعف مشاركة العراق في هذه الحرب، إلا أنها على الصعيد الشعبي أفرزت نتيجة مهمة، ألا وهي تراجع دور المؤسسة العسكرية مهنياً وخصوصاً بعد دخول عناصرها معترك السياسة لتضاف كنخبة سياسية جديدة في هذه المرحلة وبالتالي أصبح وجود (العسكر) ملازماً لعدم الاستقرار السياسي في العراق[45].

أمام هذه التحديات لم يكن بإمكان الرئيس (عبد الرحمن محمد عارف) الجمع بين منصبي رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء، مما اضطره إلى تكليف طاهر يحيى بمهمة تشكيل وزارة جديدة في 9 تموز من العالم 1967 [46].

وزارة طاهر يحيى (10 تموز 1967–18 تموز 1968)

شكل طاهر يحيى وزارته في 10 تموز 1967[47] اذ تألفت من عشرين حقيبة وزارية موزعة على الشكل الآتي: (طاهر يحيى) رئيساً للوزراء ووزيراً

(*) من الجدير بالذكر أن فؤاد محمد عارف وإحسان شيرزاد قدما استقالتيهما إلى رئيس الجمهورية عبد الرحمن محمد عارف، مرجعين هذه الاستقالة إلى أسباب عدة، لعل في مقدمتها تباطؤ الحكومة في تنفيذ بيان 29 حزيران. للتفاصيل، ينظر: فؤاد محمد عارف، مذكرات فؤاد عارف، تقديم وتعليق د. كمال مظهر احمد، (بلا، 2005)، ص ص 288–298.

(45) سلوغلت، المصدر السابق، ص 142.

(46) خيون، المصدر السابق، ص 227.

(47) شكلت هذه الوزارة بموجب المرسوم الجمهوري المرقم 657 والصادر في 10 تموز 1967. يراجع: جريدة (الوقائع العراقية)، العدد 1439، في 16 تموز 1967.

للداخلية وكالة، (إسماعيل خير الله) وزيراً للخارجية ووزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية، (شاكر محمود شكري) وزيراً للدفاع، (عبد الرحمن الحبيب) وزيراً للمالية، (مصلح النقشبندي) وزيراً للعدل، (عبد الرحمن القيسي) وزيراً للتربية، (أحمد هادي الحبوبي) وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، (أحمد الشماع) وزيراً للصحة، (مالك دوهان الحسن) وزيراً للثقافة والإرشاد، (عبد المجيد الجميلي) وزيراً للمواصلات، (عبد الكريم فرحان) وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي (*)، (محمد يعقوب السعدي) وزيراً للتخطيط، (أديب الجادر) وزيراً للاقتصاد، (خليل إبراهيم حسين) وزيراً للصناعة، (عبد الستار علي الحسين) وزيراً للنفط، (شامل السامرائي) وزيراً للوحدة، (إحسان شيرزاد) وزيراً للبلديات والأشغال، (عبد الهادي الراوي) وزيراً لرعاية الشباب، (عبد الرزاق محيي الدين) وزيراً للدولة، (عبد الفتاح الشالي) وزيراً لشؤون الشمال(48).

ومما يلحظ على هذه التشكيلة الوزارية، وقدر تعلق الأمر بموضوع بحثنا كنخبة سياسية من حيث الخلفية السياسية والثقافية لها، فقد تألفت غالبيتها من وزراء استوزروا لمرات عديدة ولحقائب وزارية متعددة، نذكر منها:

شاكر محمود شكري (وزيراً للدفاع)، مصلح النقشبندي (وزيراً للعدل)، عبد الكريم فرحان (وزير الزراعة والإصلاح الزراعي)، إسماعيل خير الله (وزير الخارجية)، كما اتسمت هذه التشكيلة الوزارية بميزة تتفوق بها على سابقتها، وهي أنها تتألف من عناصر أكثر توافقاً فيما بينها، وقد جمعت اتجاهات سياسية مختلفة ومن التيار القومي ومن المستقلين.

فقد ضمت من الضباط المستقلين كلا من: شاكر محمود شكري وزيراً للدفاع، وخليل إبراهيم حسين وزير الصناعة، فضلاً عن المدنيين مصلح النقشبندي وزير العدل وعبد الرحمن حبيب وزير المالية وعبد الرحمن القيسي وزير التربية وأحمد الشماع وزير الصحة وعبد المجيد الجميلي وزير المواصلات ومحمد

(*) أدمجت وزارتا الإصلاح الزراعي والزراعة بوزارة واحدة هي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

(48) للاستزادة في المعلومات عن هذه التشكيلة ينظر: الجدول ذو الرقم (4).

يعقوب السعيدي وزير التخطيط وإحسا ن شيرزاد وزير البلديات والأشغال، فضلاً عن عبد الرزاق محيي الدين وزير الدولة. فقد كانوا جميعاً من المستقلين [49]، في حين مثل التيار القومي في هذه الوزارة كلاً من: رئيس الوزراء طاهر يحيى نفسه، وعبد الكريم فرحان وزير الزراعة والإصلاح الزراعي وعبد الهادي الراوي وزير الرعاية والشباب[50].

تباينت التشكيلة الوزارية في مستوياتها التعليمية، اذ استأثر حاملوا الشهادات الجامعية العليا (الدكتورا هوالماجستير والدبلوم العالي) بأكبر عدد من النخب الوزارية وبنسبة مئوية قدرها 45% وكانوا على الشكل الآتي:

مالك دوهان الحسن ومحمد يعقوب السعيدي حاصلان على شهادة الدكتوراه في القانون، وعبد الرحمن الحبيب يحمل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، وعبد الرحمن القيسي يحمل شهادة دكتوراه في التربية، وإحسان شيرزاد يحمل شهادة دكتوراه في الهندسة، وعبد الرزاق محي الدين حاصلاً على شهادة دكتوراه في الأدب، في حين كان خليل إبراهيم حسين حاصلاً على شهادة الماجستير في الاقتصاد، وأحمد هادي الحبوبي يحمل شهادة الدبلوم العالي في القانون. تلي هذه المجموعة من الوزراء مجموعة الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولية وعددهم ستة وزراء وقد شكلوا نسبة مئوية مقدارها 30%، شكل خريجوا الحقوق النسبة الأكبر، وهم كل من: إسماعيل خير الله ومصلح النقشبندي، وعبد المجيد وعبد الستار علي الحسين، أما شامل السامرائي فقد كان حاصلا على شهادة البكالوريوس في الطب.

اتخذ طاهر يحيى رئيس الوزراء، سلسلة من الإجراءات والقرارات التي تهدف إلى تخفيف الاعتماد الاقتصادي على الدول الغربية، ففي 16 آب من عام

(49) من المفيد الإشارة إلى أن هناك خمس وزارات تقلدها وزراء جدد لم يسبق لهم تبوء أي منصب وزاري ضمن وزارات سابقة، وهم كل من: أحمد الشماع وزير الصحة، ومالك دوهان الحسن وزير الثقافة والإرشاد وعبد المجيد الجميلي وزير المواصلات وخليل إبراهيم حسين وزير الصناعة وعبد الهادي الراوي وزير رعاية الشباب.

(50) للاستزادة في المعلومات عن هذه التشكيلة الوزارية، ينظر الجدول ذو الرقم (4).

1967 أصدرت حكومته القرار المرقم 97 والقاضي بتحويل كل حقوق الاستثمار في منطقة الرميلة الشمالية الغنية بالنفط إلى شركة النفط الوطنية العراقية التي تملكها الدولة [51]. وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه منحت الحكومة (شركة النفط الفرنسية) التابعة للحكومة الفرنسية والتي تسمى: ايراب (ERAP) عقداً عن النفط واستخراجه في مساحة تبلغ (10800 كم^2) تقع في وسط العراق وجنوبه [52]. وفي 24 كانون الأول توصلت الحكومة إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي، يقدم السوفييت بموجبه المساعدة التقنية وتجهيزات الحفر لحقل الرميلة الشمالية، وكذلك المساعدة في تسويق النفط الذي تنتجه شركة النفط الوطنية. لكن على ما يبدو أن هذه الخطوات لم تفعل الكثير في التخفيف من المعارضة المتزايدة ضد حكومته. فقد تقدم قادة المعارضة السياسية برفع مذكرات عدة معنونة إلى رئيس الجمهورية (عبد الرحمن محمد عارف) وإلى رئيس الوزراء (طاهر يحيى)، متضمنة تحميل المسؤولية للوزارة القائمة عن تدهور الأوضاع الداخلية وطالبوا في مذكراتهم بضرورة تعيين مجلس وطني له صلاحيات إصدار القوانين وسن التشريعات لحين انتخاب مجلس للأمة، وكذلك ضرورة اختيار وزراء يتسمون بالإخلاص والوطنية الصادقة والكفاءة والنزاهة والخبرة والقدرة على تحمل المسؤولية، وعلى ما يظهر فإن هذه المذكرات لن تأخذها السلطة على محمل الجد [53].

في ظل هذه الظروف، بدأ الشيوعيون العودة إلى نشاطهم على الرغم من الخلافات القائمة بين زعمائهم، اذ استطاعوا خلق تمرد وعصيان شعبي في جنوب

(51) حول نص القانون ذي الرقم (97) الصادر في 16 آب 1967، ينظر: جريدة (الوقائع العراقية)، العدد 1449، 7 آب 1967.

(52) لمزيد من التفاصيل حول نص الاتفاقي ة، ينظر: المصدر نفسه، العدد 1532، في 4 شباط 1968.

(53) سلوغلت، المصدر السابق، ص 142.

العراق، أرغم الحكومة على إرسال قوات من الشرطة لتهدئة الوضع وإعادة الوضع الأمني إلى نصابه[54].

وفي محاولة من طاهر يحيى رئيس الوزراء لمواجهة الموقف المالي والاقتصادي المتأزم، أقدمت حكومته على خطوة غير مدروسة وغير مسوغة وجاءت بنتائج عكسية ضده وضد حكومته، حينما قرر زيادة الضرائب لمواجهة نفقات الحكومة المتزايدة، مما أدى إلى زيادة نقمة الجماهير ولاسيما أصحاب الدخل المحدود[55].

ومما زاد الأمر سوءاً فشل الحكومة في مواجهة المشكلة الكبرى والمتمثلة بإقامة نظام حكم دائم. فقد أدت الخلافات بين أعضاء الوزارة إلى استقالة عدد من الوزراء[56] الأمر الذي أضعف الوزارة كثيراً لا بل قلل من هيبتها، وقبل أن يستدرك يحيى ويعالج من خلال تعديل وزاري لوضع وزارته، أطيح بنظام حكم (عبد الرحمن محمد عارف) بتغيير سياسي وعسكري تمثل بثورة 17 تموز 1968 بقيادة احمد حسن البكر واشترك معه عد د من الضباط حيث اختير البكر رئيساً للجمهورية العراقية[57].

الخاتمة

تعد القيادات الوزارية ذات أهمية، بوصفها النخبة السياسية القائدة للمجتمع، ومن هنا أولت المصادر التاريخية اهتماماً خاصاً بالخلفية السياسية والثقافية لهم من حيث مكان الولادة والعمر والمستويات التعليمية والمهن التي كانوا يزاولونها قبل استيزارهم، فضلاً عن بعض المتغيرات الأخرى كالديانة والقومية والاتجاهات السياسية.

(54) المصدر نفسه، 148.
(55) خدوري، المصدر السابق، ص 387.
(56) وهم كل من مصلح النقشبندي وزير العدل وإحسان شيرزاد وزير البلديات والأشغال.
(57) خدوري، المصدر السابق، ص 387.

لقد شملت هذه الدراسة جميع الوزراء الذين تعاقبوا على قيادة الوزارات العراقية خلال المدة 1966–1968 م وهي مرحلة رئاسة عبد الرحمن محمد عارف. وقد تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات ومنها ما يأتي:

أولاً: تنوع المستويات التعليمية والمهنية للنخب الوزارية، إذ استأثر حاملوا الشهادات الجامعية بنصيب أكبر من الحقائب الوزارية للوزارات العراقية الأربع التي تم تشكيلها إبان هذه المدة، على الرغم من الاختلاف في مستويات الثقافة والوعي إلا أنهم أسهموا في إثراء الحياة السياسية.

ثانياً: احتلت محافظة بغداد المرتبة الأولى بين المحافظات العراقية في تجنيد النخب الوزارية في حين تفاوت تجنيد النخب بين المحافظات.

ثالثاً: توصلت الدراسة إلى أن معدل بقاء النخب الوزارية في وزارتهم لا يرجع إلى خلفياتهم ومؤهلاتهم التعليمية وإنما يرجع إلى خصوصية الظروف السياسية التي تستلزم إحداث التشكيلات الوزارية وإجراء التعديلات في إطارها بين الحين والآخر.

رابعاً: ما من شك في أن لهذا البحث أهمية، تمثل في كونه يضع المعرفة المتخصصة المتاحة من هذه الحقبة في المصادر التاريخية مع ما متاح عنها في المصادر القانونية والسياسية.

الجدول ذو الرقم (1)
التشكيل الوزاري الأول(*)
وزارة عبد الرحمن البزاز الثانية 1966/4/18-1966/8/16

ت	الاسم الكامل	المنصب الوزاري	تاريخ الولادة	التحصيل الدراسي	الاتجاه السياسي	العمر عند الاستيزار	الخلفية
	عبد الرحمن البزاز	رئيساً للوزراء / وزير الداخلية	بغداد / 1913	دكتوراه قانون	مستقل	52	مدني
	عدنان مزاحم الباجه جي	الخارجية	بغداد / 1933	دكتوراه علوم سياسية	مستقل	33	مدني
	شاكر محمود شكري	الدفاع	بغداد / 1919	كلية عسكرية	مستقل	46	عسكري/ كلية الأركان
	شكري صالح زكي	المالية والنفط وكالة	بغداد / 1919	بكالوريوس حقوق	مستقل	46	مدني
	كاظم الرواف	العدل	بغداد / 1918	بكالوريوس حقوق	مستقل	47	مدني
	خضر عبد الغفور	التربية	بغداد / 1913	ماجستير علوم	مستقل	52	مدني

	محمد العبطة	العمل والشؤون الاجتماعية	صلاح الدين 1923/	بكالوريو س حقوق	مستقل	43	مدني
	عبد اللطيف البدري	الصحة	بغداد / 1922	دكتوراه طب اختصاص	حزبي	43	مدني
	محمد ناصر	الثقافة والإرشاد	البصرة / 1911	دكتوراه تربية	مستقل	52	مدني
	أحمد عدنان حافظ	المواصلات	نينوى / 1909	بكالوريو س هندسة	مستقل	56	مدني
	محمود حسن جمعة	الإصلاح الزراعي والزراعة وكالة	بغداد / 1912	بكالوريو س هندسة	مستقل	53	مدني
	سلمان عبد الرزاق الأسود	التخطيط	بغداد / 1918	بكالوريو س حقوق	مستقل	45	مدني
	عبد الحميد الهلالي	الاقتصاد	البصرة / 1915	دكتوراه علوم سياسية	مستقل	50	مدني
	صادق عبد الهادي جلال	الصناعة	بغداد / 1913	دبلوم هندسة	مستقل	53	مدني
	حسن ثامر	البلديات والأشغال	النجف / 1920	دكتوراه إحصاء زراعي	مستقل	45	مدني
	عبد الرزاق محيي الدين	الوحدة	النجف / 1910	دكتوراه اداب	مستقل	53	مدني
	سلمان الصفواني	وزير دولة لشؤون الصحافة	بغداد / 1905	شهادة دينية	مستقل	60	مدني
	فارس ناصر الحسن	وزير دولة	البصرة / 1920	كلية عسكرية	حزبي	45	عسكري

(*) ينظر : جريدة (الوقائع العراقية) ، العدد (1216) في 3 أيار 1966 .

– أ -

الجدول ذو الرقم (2)

التشكيل الوزاري الثاني(*)

وزارة ناجي طالب 1966/8/9-1967/5/10

ت	الاسم الكامل	المنصب الوزاري	تاريخ الولادة	التحصيل الدراسي	الاتجاه السياسي	العمر عند الاستيزار	الخلفية
	ناجي طالب	رئيسا للوزراء / وزيراً للنفط وكالة	ذي قار /1911	كلية عسكرية / كلية الأركان	مستقل	55	عسكري
	رجب عبد المجيد	نائبا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالة	الأنبار / 1921	بكالوريوس هندسة	مستقل	45	مدني
	عدنان الباجه جي	الخارجية	بغداد / 1933	دكتوراه علوم سياسية	مستقل	33	مدني
	عبد الله النقشبندي	المالية	اربيل / 1924	دكتوراه قانون	مستقل	42	مدني
	شاكر محمود شكري	الدفاع	بغداد / 1919	كلية عسكرية / كلية الأركان	مستقل	46	عسكري
	مصلح	العدل	نينوى /	بكالوريوس	مستقل	47	مدني

مصطفى

	النقشبندي		1919	حقوق			
	عبد الرحمن القيسي	التربية	الأنبار / 1920	دكتوراه تربية	مستقل	46	مدني
	فريد فتيان	العمل والشؤون الاجتماعية	الأنبار / 1925	بكالوريوس حقوق	مستقل	41	مدني
	فؤاد حسن غالي	الصحة	بغداد / 1962	دكتوراه طب	مستقل	40	مدني
	دريد الدملوجي	الثقافة والإرشاد	نينوى / 1919	كلية عسكرية / كلية الأركان	مستقل	47	عسكري
	إسماعيل مصطفى	المواصلات	ديالى / 1911	كلية عسكرية	مستقل	53	عسكري
	أحمد مهجي الدجيلي	وزير للإصلاح الزراعي	صلاح الدين / 1924	بكالوريوس هندسة	مستقل	48	مدني
	محمد يعقوب السعيدي	التخطيط	ذي قار / 1921	دكتوراه قانون	مستقل	45	مدني
	كاظم عبد الحميد	الاقتصاد	بغداد / 1922	بكالوريوس حقوق	مستقل	42	مدني
	خالد الشاوي	الصناعة	بغداد / 1930	دكتوراه قانون	مستقل	36	مدني
	داؤد سرسم	البلديات والأشغال	نينوى / 1920	كلية عسكرية	مستقل	46	عسكري
	غربي الحاج احمد	الوحدة	نينوى / 1920	بكالوريوس حقوق	مستقل	43	مدني
	احمد كال قادر	وزير دولة لاعمار الشمال	سليمانية / 1914	كلية عسكرية	مستقل	52	عسكري

(*) المرسوم الجمهوري للتشكيلة الوزارية ، انظر : جريدة (الوقائع العراقية) ، العدد (1298) في 14 آب 1966 .

- ب-

الجدول ذو الرقم (3)
التشكيل الوزاري الثالث(*)
وزارة عبد الرحمن محمد عارف 1967/5/10-1967/7/10

ت	الاسم الكامل	المنصب الوزاري	تاريخ الولادة	التحصيل الدراسي	الاتجاه السياسي	العمر عند الاستيزار	الخلفية
	عبد الرحمن محمد عارف	رئيسا للوزراء	بغداد / 1916	كلية عسكرية	مستقل	51	عسكري
	طاهر يحيى	نائبا لرئيس الوزراء	صلاح الدين /1913	كلية عسكرية	حزبي	48	عسكري
	عبد الغني الراوي	نائبا لرئيس الوزراء	بغداد / 1921	كلية عسكرية / كلية الأركان	حزبي	42	عسكري

	إسماعيل مصطفى	نائبا لرئيس الوزراء	ديالى / 1911	كلية عسكرية	مستقل	56	عسكري
	فؤاد عارف	نائبا لرئيس الوزراء ووزير اعمار الشمال وكالة	السليمانية / 1920	كلية عسكرية	حزبي	47	عسكري
	عدنان الباجه جي	الخارجية	بغداد / 1933	دكتوراه علوم سياسية	مستقل	33	مدني
	عبد الرحمن الحبيب	المالية والاقتصاد وكالة	الانبار / 1925	دكتوراه اقتصاد	حزبي	42	مدني
	عبد الستار عبد اللطيف	الداخلية	بغداد / 1926	كلية عسكرية / كلية الأركان	مستقل	41	عسكري
	مصلح النقشبندي	العدل	نينوى / 1919	بكالوريوس حقوق	مستقل	48	مدني
	عبد الرحمن القيسي	التربية	الانبار / 1920	دكتوراه تربية	مستقل	47	مدني
	عبد الكريم هاني	العمل والشؤون الاجتماعية الصحة وكالة	بغداد / 1928	بكالوريوس طب	حزبي	39	مدني
	احمد مطلوب	الثقافة والإرشاد	صلاح الدين / 1936	دكتوراه آداب	حزبي	31	مدني
	فاضل محسن الحكيم	المواصلات	بغداد / 1919	كلية عسكرية	مستقل	47	عسكري
	شاكر محمود شكري	الدفاع	بغداد / 1919	كلية عسكرية / كلية الأركان	مستقل	47	عسكري
	عبد المجيد الجميلي	الزراعة	الانبار / 1921	بكالوريو س حقوق	مستقل	46	مدني
	عبد الكريم فرحان	الإصلاح الزراعي	واسط / 1921	كلية عسكرية / كلية الأركان	حزبي	45	عسكري
	محمد يعقوب السعيدي	التخطيط	ذي قار / 1921	دكتوراه قانون	مستقل	46	مدني
	خالد الشاوي	الصناعة	بغداد / 1930	دكتوراه قانون	حزبي	37	مدني
	عبد الستار علي الحسين	لنفط	الانبار / 1924	بكالوريوس حقوق	حزبي	41	مدني
	إحسان شيرزاد	البلديات والأشغال	اربيل / 1925	دكتوراه هندسة	مستقل	40	مدني
	عبد الرزاق محيي الدين	الوحدة	النجف / 1910	دكتوراه آداب	مستقل	53	مدني
	غربي الحاج احمد	الدولة	نينوى / 1920	بكالوريوس حقوق	حزبي	44	مدني
	كاظم عبد الحميد	الاقتصاد	بغداد / 1922	بكالوريوس حقوق	مستقل	46	مدني
	ياسين خليل	وزير الدولة لشؤون الشباب	بغداد / 1934	دكتوراه تربية	حزبي	33	مدني

	إسماعيل خير الله	الدولة	بغداد / 1925	بكالوريوس حقوق	حزبي	42	مدني

(*) شكلت هذه الوزارة بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (417) في 8 أيار 1966 . ينظر : جريدة (الوقائع العراقية) ، العدد (1411) في 18 أيار 1967

1432هـ/2011م

الجدول ذو الرقم (4)
التشكيل الوزاري الرابع(*)
وزارة طاهر يحيى 10 تموز 1967-18 تموز 1968

ت	الاسم الكامل	المنصب الوزاري	تاريخ الولادة	التحصيل الدراسي	الاتجاه السياسي	العمر عند الاستيزار	الخلفية
	طاهر يحيى	رئيسا للوزراء وزير الداخلية وكالة	صلاح الدين / 1913	كلية عسكرية	حزبي	50	عسكري
	إسماعيل خير الله	الخارجية	بغداد / 1935	بكالوريوس حقوق	حزبي	42	مدني
	شاكر محمود شكري	الدفاع	بغداد / 1919	كلية عسكرية / كلية الأركان	مستقل	47	عسكري
	عبد الرحمن الحبيب	المالية	الأنبار / 1920	دكتوراه اقتصاد	مستقل	43	مدني
	مصلح النقشبندي	العدل	نينوى / 1919	بكالوريوس حقوق	مستقل	49	مدني
	عبد الرحمن القيسي	التربية	الأنبار / 1920	دكتوراه تربية	مستقل	48	مدني
	أحمد هادي الحبوبي	العمل والشؤون الاجتماعية	النجف / 1931	دبلوم عالي قانون	حزبي	33	مدني
	احمد الشماع	الصحة	بغداد / 1917	دكتوراه طب اختصاص	مستقل	40	مدني
	مالك دوهان الحسن	الثقافة والإرشاد	بابل / 1920	دكتوراه قانون	حزبي	47	مدني
	عبد المجيد الجميلي	المواصلات	الأنبار / 1921	بكالوريوس حقوق	مستقل	46	مدني
	عبد الكريم فرحان	الزراعة والإصلاح الزراعي	واسط / 1922	كلية عسكرية / كلية الأركان	حزبي	41	عسكري
	محمد يعقوب السعيدي	التخطيط	ذي قار / 1921	دكتوراه قانون	مستقل	45	مدني
	أديب الجادر	الاقتصاد	نينوى / 1922	بكالوريوس هندسة	حزبي	42	مدني
	خليل ابراهيم حسين	الصناعة	واسط / 1924	ماجستير اقتصاد / كلية عسكرية	مستقل	43	عسكري
	عبد الستار علي الحسين	النفط	الأنبار / 1924	بكالوريوس حقوق	حزبي	39	مدني
	شامل السامرائي	الوحدة	بغداد / 1921	بكالوريوس طب	حزبي	42	مدني
	إحسان شيرزاد	البلديات والأشغال	أربيل / 1925	دكتوراه هندسة	مستقل	41	مدني
	عبد الهادي الراوي	وزير رعاية الشباب	الأنبار / 1918	كلية عسكرية	حزبي	46	مدني
	عبد الرزاق محيي الدين	وزير الدولة	النجف / 1910	دكتوراه آداب	مستقل	53	مدني
	عبد الفتاح الشالي	وزير شؤون الشمال	السليمانية / 1918	كلية عسكرية	مستقل	49	عسكري

(*) جريدة (الوثائق العراقية) ، العدد (1439) في 16 تموز 1967 .

Cultural and Political Baekground of the Iraqi Ministrial Elite 1966-1968

Luma Abdul-Aziz Mustafa*

Abstract

The cabinet leadership is considered vital, as it is the political leadership of the society. The roles of ministers vary in the modern systems and have been developed functionally according to the development of contemporary political thoughts (thinkings) and the expansion and complexity of the state. Ministers nowadays participate in determining the aims, the policy, the decisions and programs of the state.

Historical source pay attention to the social, economic background of those ministers with reference to their place of birth, age, levels of education, professions before being in the cabinet and other variables such as national, religious and political treads.

This study concentrates on the social and political background of prime ministers and the members of the cabinets.

*Dep of History/ College of Arts/ University of Mosul.